انطلاق معرض القاهرة للكتاب في دورته الـ 49

بمشاركة 27 دولة منها 17 دولة عربية و10 دول أجنبية، انطلق امس رسميا معرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الـ 49 على أرض المعارض بمدينة نصر والذي سيستمر حتى 10 فبراير، وتحل عليه الجزائر ضيف شرف ويحمل «شعار القوى الناعمة..كيف؟»، كما تم اختيار عبدالرحمن الشرقاوي شخصية المعرض. يذكر ان وزيري ثقافة مصر د.إيناس عبد الدايم والجزائر د.عزالدين ميهوبي، قد افتتحا امس الأول المعرض بحضور كل من وزير الأوقاف محمد مختار جمعة، ووزير الاتصالات ياسر القاضي ووزير الإنتاج الحربي محمد العصار.

القاهرة ـ مجدي عبدالرحمن

الرئيس المصري يشارك في قمة ثلاثية بين القاهرة والخرطوم وأديس أبابا على هامش اجتماعات الاتحاد الأفريقي

«الوفد» يرفض ترشح السيد البدوي للانتخابات.. ويجدد تأييد السيسي

القاهرة ـ خديجة حمودة
ناهد إمام ووكالات

وصل الرئيس عبدالفتاح السيسي امس إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا للمشاركة في اجتماعات القمة العادية الـ 30 للاتحاد الأفريقي التي ستبدأ فعالياتها على مستوى الرؤساء اليوم الأحد لمدة يومين، حيث تأتي مشاركة السيسي في إطار حرص مصر على تدعيم وتطوير العلاقات مع جميع الدول الأفريقية والمشاركة بفعالية في جهود تعزيز آليات العمل الأفريقي المشترك لصالح الشعوب الأفريقية.

ومن المقرر أن يترأس السيسي، على هامش القمة الأفريقية، اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي وذلك في ضوء تولي مصر رئاسة المجلس لشهر يناير الجاري، وقد أعلن المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي أن الرئيس عبدالفتاح السيسي سيشارك في قمة ثلاثية بين مصر والسودان وإثيوبيا على هامش الاجتماعات لبحث أزمة سد النهضة وتداعياتها الأخيرة على العلاقة الثلاثية.

مستجدات السباق الرئاسي

والى سباق الانتخابات الرئاسية، أعلنت الهيئة العليا لحزب الوفد، رفضها رسميا ترشح رئيس الحزب د.السيد البدوي، للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في مارس المقبل.

وأجرت الهيئة العليا للحزب، خلال اجتماعها امس الذي استمر 4 ساعات، تصويتا نداء بأسماء الأعضاء، حيث أسفر عن تصويت غالبية الأعضاء برفض ترشح البدوي لرئاسة الجمهورية.

وكان د.السيد البدوي قد بدأ اجتماع الهيئة العليا بعرض المفاوضات التي تمت مع قيادات الحزب مؤخرا في شأن ترشح احد اعضائه للانتخابات.

وخارج قاعة الاجتماع، ردد عدد من شباب الوفد هتافات أعربوا فيها عن رفضهم ترشيح البدوي للرئاسة، بحسب ما أفادت «اليوم السابع».

وقال بيان صادر عن الحزب عقب الاجتماع: «انه بعد مناقشات مستفيضة قررت الهيئة العليا تجديد التأكيد على قرارها السابق بتأييد انتخاب الرئيس عبدالفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية لفترة رئاسية ثانية».

اعتذار منصور

في غضون ذلك، أعلن المستشار مرتضى منصور رئيس مجلس إدارة نادي الزمالك، اعتذاره عن عدم خوض انتخابات رئاسة الجمهورية المقرر لها مارس المقبل، موجها الشكر خلال مؤتمر صحافي عقده في منزله لأعضاء مجلس النواب والمواطنين الذين حرروا توكيلات له للترشح للانتخابات الرئاسية.

عودة إسماعيل

من جهة أخرى، استأنف رئيس مجلس الوزراء م.شريف إسماعيل امس نشاطه من جديد بعد فترة طويلة من الانقطاع اثر إجرائه عملية جراحية في ألمانيا ثم عاد لقضاء فترة النقاهة، حيث استقبل بمقر هيئة الاستثمار وزير العدل المستشار حسام عبد الرحيم لبحث الأجندة التشريعية ومشروعات القوانين الجاري إعدادها في الفترة الحالية والتي تتضمن مشروعات القوانين التي تم إرسالها إلى مجلس النواب لمناقشتها وذلك عقب موافقة مجلس الوزراء عليها وفي مقدمتها تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الرسوم القضائية، وقانون رسوم الشهر العقاري، وقانون الإدارة المحلية، كما استقبل اسماعيل كلا من وزراء النقل د.هشام عرفات والبترول طارق الملا والمالية د.عمرو الجارحي، ورئيس هيئة السلامة البحرية اللواء بحري خالد سعيد زهران.

«العودة للجذور»

الى ذلك، نظمت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين في الخارج وضمن أسبوع «العودة للجذور» الذي أطلقته بالتعاون مع الجانبين اليوناني والقبرصي، جولة تفقدية لوفد ضم عدد من اليونانيين والقبارصة من المقيمين في مصر وذلك بحضور السفير اليوناني مايكل كريستوس وممثلا عن السفير القبرصي لعدد من المشروعات التنموية الجاري تنفيذها في منطقة قناة السويس والتي على رأسها أنفاق الإسماعيلية الجديدة والاطلاع على قناة السويس الجديدة. وقد صرح السفير اليوناني مايكل كريستوس لـ«الأنباء» ان هناك لقاء ثلاثي متوقع سيجمع الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيسين اليوناني والقبرصي في جزيرة كريت خلال شهر مارس المقبل بهدف بحث التعاون الثلاثي المستقبلي بين تحالف الدول الثلاث في جميع النواحي السياسية والاقتصادية. أما وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج السفيرة نبيلة مكرم فقالت ان العلاقات بين الجاليات المصرية واليونانية والقبرصية ضاربة في جذور التاريخ، وإن البروتوكول الموقع برعاية الرئيس السيسي ورئيسي قبرص واليونان ليعيد إلينا ذكريات التاريخ ودروسه، ويؤكد على المواقف النبيلة لهذه الجالية ووقوفها إلى جانب مصر في لحظات حرجة.

جانب من الاجتماع الطارئ للهيئة العليا لحزب الوفد أمس (أ.ف.ب)

مرتضى منصور «يعتذر» عن خوض السباق الرئاسي

إسماعيل يستأنف نشاطه ويستعرض مع وزير العدل مشاريع القوانين الجديدة

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

خلفية عسكرية

جاء صوته هادراً يسمعه من يقف على بعد أمتار من سماعة الهاتف المحمول وهو يصرخ: يعني يا أخي مصر مكتوب عليها يحكمها رؤساء ذوو خلفية عسكرية، ناصر ـ السادات ـ مبارك ـ السيسي، وأيضا المرشحون ذوو خلفية عسكرية: الفريق شفيق والفريق «مستدعى» سامي عنان، وحتى صديقك المهندس يحيى حسين عبدالهادي، بطل إيقاف صفقة بيع «عمر أفندي» كان ضابطا بسلاح المهندسين،.. وكمان... وهنا قاطعته قبل أن يستطرد، وقلت له.. بهدوء يقترب من هدوء عماد الدين أديب: ولم الانفعال يا صديقي، وعندك بدائل.. د.السيد البدوي شحاتة، ذو خلفية غير عسكرية أبداً فهو سياسي ورجل أعمال وخريج صيدلة الإسكندرية،.. وعندك المرشحة المحتملة الست سامية عطية (سما المصري)، وأيضا «خلفيتها» مختلفة تماماً.. فهي خريجة «آداب».. أقصد كلية آداب قسم لغة إنجليزية، وعملت مذيعة بقناة «المحور» قبل ان تنطلق في رحاب الفن وتتحول إلى راقصة ومطربة وممثلة.

انتظرت أن يرد صديقي.. غير أن صوته تحوّل إلى همهمات غير مفهومة.. وكلمات متقطعة التقطت أذني بعضها: (أبو.. ديك.. ولاد.. خلفية.. يابن الـ...)، وبعدها انقطع الخط،.. ولم أنتبه إلى أن زميلا عزيزا كان بمكتبي واستمع إلى المكالمة منذ بدايتها باهتمام وقد وقع بجوار كرسيه ضحكاً.. وهو يقول: «الراجل محروق وهيتجنن وحضرتك تقوله «خلفية» سما المصري آداب إنجليزي؟!.. نظرت له شذراً وأجبته بنفس الهدوء: وهو أنا قلت حاجة غلط؟!

بصراحة لا أفهم هذا السخط الشديد من بعض المعارضين والمتفلسفين على كون أغلب حكام مصر من ذوي الخلفيات العسكرية، فمصر منذ عهد الفراعنة يحكمها قادة عسكريون، وعرفنا الفراعنة المحاربين مثل رمسيس الثاني وتحتمس وغيرهما،

واستمر الأمر متقطعا حتى عام 1074 ميلادية عندما استدعى الخليفة الفاطمي المستنصر بالله القائد القادم من بلاد الأرمن حالياً بدر الجمالي، وكان والياً لعكا، لينقذ مصر من الانهيار، واستمرت الدولة الفاطمية حتى سقوطها وبدء الدولة الأيوبية التي كان حكامها عسكريي الخلفية، ثم المماليك وهم عسكريون طبعا، ثم الاحتلال حتى مجيء محمد علي باشا القائد الألباني.. والباقي تعرفونه إلى يومنا هذا.

وحتى الملكيات المعاصرة نجد أغلب الملكيات الوراثية تفضل أن تكون دراسة أبنائهم عسكرية، وفي أعرق كليات العالم، وغالبا «ساند هيرست».. ليتخرجوا ملوكا وسلاطين وأمراء.

لذا لا أعتقد انه من «الخطأ» اختيار رئيس أو قائد لأمة ذي خلفية عسكرية.. المهم ما يعرضه من خطط وما يحققه من إنجازات.

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

مصر في عهد السيسي..
إصلاحات اقتصادية وآفاق إيجابية

نمو متوقع للاقتصاد عند 4,8٪ ثم 5,5٪ في 2019 والتضخم سيتراجع إلى 13,7٪ في 2019.. والاحتياطي الأجنبي قفز ليكسر حاجز 37 مليار دولار

لأول مرة منذ 10 سنوات انخفاض العجز الأولي من 39 مليار جنيه إلى 14 ملياراً بالنصف الأول.. واستقرار صرف الجنيه بين 17,5 و18٪ مقابل الدولار

الاقتصاد يتجه لتحقيق فائض أولي للمرة الأولى منذ عقود بقيمة 0,2٪ من الناتج المحلي.. وإيرادات السياحة قفزت إلى 7,6 مليارات دولار عبر 8,3 ملايين سائح

الرئيس عبد الفتاح السيسي يتابع تنفيذ مشروع العاصمة الجديدة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

بيروت: انطلقت مصر، في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، برزمة كبيرة من الإصلاحات بمواكبة صندوق النقد الدولي، وتقدمت أشواطا في عدد من الإصلاحات المتصلة بالتعاملات الإدارية والقانونية والمصرفية وتحرير العملة، وخفض الدعم تدريجيا، وتغييرات هيكلية من شأنها دعم الاستثمار والنمو وخلق الوظائف، حيث من ضمن هذه الإصلاحات، تحسين بيئة الأعمال وسن قوانين تهدف الى تنظيم الاستثمار وتعديل قوانين التسجيل الصناعي والإفلاس.

وقد بدأت الحكومة في تطبيق بعض هذه الإصلاحات، حيث قامت مؤخرا بالموافقة على ضوابط جديدة من شأنها تعديل بيئة الاستثمار، إذ يوفر هذا القانون الجديد ضمانات شاملة ومحفزات للمستثمرين الأجانب، كما يعمل على تسهيل عملية الاستثمار، كما تم الانتهاء أيضا من قانون الرخص الصناعية الذي يهدف إلى تبسيط العملية وتوفير الوقت.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري سيواصل مواجهة بعض التحديات الناتجة من السياسات المالية والنقدية المتشددة خلال العامين إلى الأعوام الثلاثة المقبلة، يواجه ذلك 6 نقاط مهمة يمكن سردها في التالي:

1 تسارع النمو

توقعت بنوك ومؤسسات دولية نمو الاقتصاد المصري خلال العام المالي 2018/2017 فالبنك الأفريقي للتنمية أشار الى نمو محتمل عند 4,8٪ ثم 5,5٪ في 2018ـ2019، مدعوما بثقة المستثمرين، وتوقع انخفاض التضخم إلى 21,2٪ ثم الى 13,7٪ خلال 2018ـ2019، كما رأت شركة «فاروس» للبحوث أن النشاط الاقتصادي سيشهد انتعاشا خلال السنوات الخمس المقبلة مدعوما بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعافي قطاع السياحة وارتفاع إنتاج الغاز والنفط، وتوقعت أن يسجل الاقتصاد نموا بـ 4,7٪ ثم 5,7٪ في 2018ـ2019، فضلا عن تراجع معدلات البطالة والتضخم، ما سيحسن الأداء الاقتصادي الكلي، وبدوره توقع البنك الدولي ارتفاع النمو إلى 4,9٪ مقارنة بنحو 4,4٪ في 2017، علما بان مصر رفعت معدلات النمو الاقتصادي المستهدف إلى ما بين 5,3٪ و5,5٪ بدلا من 4,8٪ مع توقعات بتحقيق نمو بـ 6٪ خلال العام المالي المقبل، وكذلك توقعت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني نموا بـ 5٪ بحلول 2019 و5,5٪ في 2021.

2 نتائج الموازنة

سجلت نتائج الموازنة في النصف الأول من السنة المالية الجارية، انخفاض العجز الأولي ليحقق 14 مليار جنيه (794 مليون دولار)، أي 0,3٪ من الناتج المحلي، مقابل 39 مليار جنيه و1,1٪ خلال الفترة ذاتها من السنة السابقة وتعتبر نسبة العجز الأولي للناتج المحقق أقل وأحسن مستوى للعجز يتحقق منذ أكثر من 10 سنوات، وذلك بسبب جهود تحقيق الضبط المالي للموازنة العامة واستمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية وبدء تعافي النشاط الاقتصادي وزيادة ثقة المستثمرين ووسط توقع بأن يستمر التحسن خلال السنتين الماليتين المقبلتين تماشيا مع تحكم السلطات في مستوى الإنفاق وتحسن الإيرادات، كما يتجه الاقتصاد الى تحقيق الهدف المالي للسنة المالية الجارية، المتمثل في تحقيق فائض أولي للمرة الأولى منذ عقود بقيمة 0,2٪ من الناتج المحلي، وهنا يلفت وزير المالية عمرو الجارحي إلى أن الفترة من يوليو حتى ديسمبر شهدت تحسنا ملحوظا في السيطرة على معدلات العجز الكلي للموازنة، لتنخفض إلى 4,4٪ من الناتج مقارنة بنحو 5٪ خلال النصف الأول من السنة المالية السابقة، وفي مقابل متوسط بلغ 5,4٪ خلال السنوات الثلاث الماضية.

3 تراجع التضخم

ساعد تراجع طفيف في أسعار مواد غذائية وانكماش القدرة الشرائية، في هبوط معدل التضخم السنوي في مدن مصر إلى 21,9٪ في ديسمبر من 26٪ في نوفمبر 2017 وفقاً لبيانات «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء»، ويعتبر المستوى المسجل، أقل مستوى للتضخم في المدن منذ نوفمبر 2016 عندما قرر البنك المركزي تعويم الجنيه. ومع تحرير سعر الصرف وبدء إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، رفعت الحكومة أسعار كل السلع والخدمات التي تدعمها من وقود وكهرباء ومياه ودواء ومواصلات، ما تسبب في وصول التضخم إلى مستوى قياسي في يوليو مسجلا 35,3٪ قبل أن يبدأ في الانحسار تدريجيا، وتوقع وزير المالية استمرار انحسار معدل التضخم ووصوله إلى 10 ـ 12٪ هذه السنة، وأقل من 10٪ في 2019.

4 الاحتياطي الأجنبي

ارتفعت الاحتياطات الأجنبية بشكل ملحوظ، حيث تجاوزت احتياطات البنك المركزي مستويات ما قبل «الربيع العربي» لتكسر حاجز 37 مليار دولار في ديسمبر 2017 وبالتالي استقرار سعر الجنيه على مستويات تتراوح بين 17,5 و18٪ مقابل الدولار، وقد ساهم تعافي الاحتياطات الأجنبية في قيام البنك المركزي برفع القيود التي فرضت على العملة الأجنبية بعد 2011، فقد قام «المركزي» بإلغاء بعض التضييق على الودائع والسحب من قبل المودعين، كما قام بفرض رسوم دخول بنسبة 1٪ على آلية استرداد الأوراق المالية من قبل المستثمرين للتقليل من استخدامها وربما تلميحا بإلغائها مستقبلا، وقد كان للالتزامات الكثيرة بما فيها مع صندوق النقد الدولي، دور مهم في دعم الاحتياطات، إلا أن الاستثمار الخاص كان المحرك الأهم، إضافة الى النشاطات الخاصة الأخرى كما ساهم ارتفاع الفائدة في زيادة الإقبال على السندات المحلية، بينما اجتذبت الأسهم المستثمرين للاستفادة من وتيرة التعافي.

5 الحساب الجاري

تحسن الحساب الجاري في الربع الأول من 2017 بعد اتساع العجز في 2016، وتراجع ليصل الى أدنى مستوياته منذ ما يقارب 3 سنوات، وذلك في الربع الثاني من 2017 ليبلغ 2,4 مليار دولار أو 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استفاد الحساب الجاري من قوة نمو الصادرات ونمو كل من الإيرادات وتحويلات العمالة من الخارج، كما واصلت إيرادات السياحة والتحويلات من الخارج تحسنهما بدعم من تعويم الجنيه وتحسن الأوضاع الأمنية.، حيث قفزت إيرادات السياحة الى نحو 7,6 مليارات دولار في 2017 مع زيادة عدد السياح الى 8,3 ملايين سائح.

6 وكالات التصنيف

رافق تحسن التوقعات وثقة المستثمر، تحسن النظرة الخارجية من وكالات التصنيف الائتمانية، حيث عدلت وكالة «فيتش» نظرتها للديون السيادية المصرية الطويلة الأجل، بالعملة الصعبة الى إيجابية من مستقرة، وأكدت التصنيف عند «بي»، مشيرة الى استمرار ضعف الأوضاع المالية والحاجة الملحة الى التمويل مع الحاجة أيضا الى الالتزام بخطة الإصلاحات. ولا يزال تصنيف مصر من قبل الوكالات الرئيسية الثلاث دون تصنيف عام 2010 بواقع 4 الى 5 نقاط. لكن من الممكن أن يكون للوكالات نظرة أفضل في العام 2018 مع تسارع وتيرة الإصلاحات.